أثر القراءات القرآنية في توجيه الموصول لفظًا المفصول معنىً، وبيان بعض صوره (دراسة وصفية)

د. بشرى حسن هادي اليمني

أستاذ مشارك بقسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

كلية الشريعة والقانون

جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

bushraalyamani2@gmail.com

©نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution international (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

للاقتباس: اليمني، بشرى حسن، أثر القراءات القرآنية في توجيه الموصول لفظًا المفصول معنىً، وبيان بعض صوره (دراسة وصفية)، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد: 18، العدد: 2، 2023: 349-392.

تاريخ استلام البحث: 2023/10/17م تاريخ قبوله للنشر: 2023/11/14م

DOI: https://doi.org/10.61821/v18i2.0154

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً، وعلاقته بالوقف والابتداء، وكيف يؤثّر في توجيه المشكل من معاني القراءات القرآنية، وإيضاح صور الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي، وقد اكتفت الباحثة بذكر أبرز صور الموصول لفظًا المفصول معنىً، والتمثيل له، وقد تبين لها من خلال ذلك بأن كثيرًا من المفسرين وموجهي القراءات أشاروا إلى هذا المصطلح واستعملوه بصور وألفاظ مختلفة، وخاصة فيما له تعلق بالمشكل من معاني القراءات، حيث كان لهذا الاستعمال أثر كبير في توجيه المعاني ورفع الإشكالات وتبيينها، ومن أبرز الحجج والأساليب التي استعملوها في توجيه الموصول لفظًا المفصول معنىً: الالتفات، الاستئناف، ورسم المصحف...، وقد خلصت الباحثة إلى التوصية بتوجيه الدراسات صوب هذا الفرع من الوقف والابتداء من خلال دراسة اصطلاحات العلماء التي استعملوها عند الإشارة إليه، بالإضافة إلى التوصية بدراسته عند الأشموني لكثرة إيراده له في كتابه الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، الموصول لفظًا، المفصول معنى.

The Impact of Quranic Recitations on Indicating the Orally-Connected (mawsūl) Semantically-Separated (mufaṣṣal) and Showing Some of its Examples

Dr. Bushra Hassan Hadi Al-Yamani
Assistant Professor in the Department of Quranic Studies and Islamic Studies
College of Sharia and Law
University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia

©This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

Citation: Al-Yamani, Bushra Hassan, The Impact of Quranic Recitations on Indicating the Orally-Connected (mawsūl) Semantically-Separated (mufaṣṣal) and Showing Some of its Examples, Journal of the University of Holy Quran and Islamic Sciences, volume: 18, issue:2, 2023:349-392.

DOI: https://doi.org/10.61821/v18i2.0154

Received: 17/10/2023 Accepted: 14/11/2023

Abstract:

This research aims at elucidating the concept of "Al-Mawsoul Lefthan" [connected in spelling] to "Al-Mafsool Ma'nan" [disconnected in meaning], its relationship with "waqf" [stopping] and "ibtida" [beginning], and how the various readings of Quran have influenced it in directing complex meanings. The study also seeks to clarify the forms of "Al-Mawsoul Lefthan" to "Al-Mafsool Ma'nan" in light of the differences in Quranic readings, employing a descriptive and inductive approach. The researcher highlights prominent forms of "Al-Mawsoul Lefthan" to "Al-Mafsool Ma'nan" and their representation. Through this, it becomes evident that many interpreters and Quranic reading instructors have referred to and used this terminology with different expressions and words, especially in relation to the complexity of meanings in the readings. This usage has had a significant impact on directing and resolving meanings, as well as addressing and explaining difficulties. Among the notable

methods they employed in directing "Al-Mawsoul Lefthan" to "Al-Mafsool Ma'nan" are: "Al-iltifat" (diversion), "Al-istinaf" (resumption), and the visual representation in Quran. The researcher recommends directing studies toward this branch of "waqf" and "ibtida" through an investigation of the scholars' terminology used when referring to it. Additionally, it is suggested to study it as presented by Al-Ashmooni, who frequently mentions it in his book on "waqf" and "ibtida."
Key words: Quranic Readings, Al-Mawsoul Lefthan, Al-Mafsool Ma'nan

المقدمة:

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الله –جل جلاله وتقدست أسماؤه– قد بيّن في كتاب العزيز أن هذا القرآن أُنزل تبيانًا لكل شيء، واضحًا مبينًا، مفصلًا، إلا أنه سبحانه وتعالى أشار إلى أنّ في هذا الكتاب العزيز آيات محكمات، وأخر متشابهات، يعلمهن العلماء، فيردون المتشابه إلى المحكم، لتنجلي مبهماته، وتتكشف مدلولاته، ومن صور ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف، بقصد التسهيل في القراءة والأحكام والمعاني، فكل قراءة لها مدلولها، إما العقدي، أو التكليفي، أو المعنوي، أو الخبري، أو الرسمي، وغير ذلك، إلا أن هناك معاني أشكل على العلماء توجيه معانيها، وسبر أساليب القرآن فيه، على غرر ما أشكل في بعض فروع الوقف والابتداء، حيث تتصف بعض النصوص بقوة التماسك اللفظي، وانقطاع المعنى في آخرها عن أولها، إما لشبهة عقدية، أو تكليفية، أو خبرية، أو رسمية، وقد أشار السيوطي في الإتقان إلى ذلك فقال بعد الانتهاء من باب الوقف والابتداء: " النوع التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظًا المفصول معنىً، وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف؛

ولهذا جعلته عقبه، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة"[1]، حيث عدّه منفصلاً عن الوقف والابتداء في بعض الصور، وقد أشار إلى ما فيه من مشكل في المعاني المؤدية لاعتباره على هذا مفصولًا عن باب الوقف والابتداء، وقد تابع بعض الباحثين هذا الفرع بالدراسة والبحث، إلا إنهم تناولوه من خلال الوجوه المجمع عليها باتفاق جميع القراء، وعليه رأيت أن استكمل هذه الدراسات في ضوء اختلاف القراءات القرآنية من خلال هذا البحث الذي أسميته: " أثر القراءات القرآنية في توجيه الموصول لفظًا المفصول معنىً، وبيان بعض صوره(دراسة وصفية)".

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اختلاف موجهي القراءات القرآنية في حجج بعض القراءات وتوجيه معانيها، بسبب ارتباط المعاني، وتماسك الألفاظ، مما أوجد كثيرًا من مشكل المعاني المتعلقة باختلاف القراءات القرآنية، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

– ما مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً، وما علاقته بالوقف والابتداء، وكيف أثّر في توجيه المشكل من معاني القراءات القرآنية؟

ويتفرع منه:

– ما صور الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء اختلاف القراءات القرآنية؟

– ما أثر رسم المصحف في توجيه المشكل من الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء اختلاف القراءات القرآنية؟

أهمية البحث وأسباب اختياره

يهتم هذا البحث بفرع من فروع الوقف والابتداء، عده السيوطي في الإتقان منفصلًا عن الوقف والابتداء في بعض الصور، وقد أشار إلى ما فيه من مشكل في المعاني المؤدية

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (1394هـ-1974م)، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (1/ 309-312).

لاعتباره على هذا مفصولًا عن باب الوقف والابتداء، وعليه رأت الباحثة أن تستكمل هذه الدراسات في ضوء اختلاف القراءات القرآنية، ومن أبرز الأسباب الداعية لاختيار هذا البحث:

1. أنه داخل في باب الوقف والابتداء من حيث اللفظ، ومنفصلًا عنه من حيث المعاني.
2. أنه يُحتاج إليه في توجيه مشكل معاني القراءات ورفع ما في معانيها من إشكال.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- إيضاح مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء اختلاف القراءات القرآنية.

2- بيان أثر القول بالوصل لفظًا الفصل معنىً في توجيه المشكل من القراءات القرآنية.

3- دراسة صور الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء اختلاف القراءات القرآنية.

منهج البحث:

ستتبع الباحثة المنهج الوصفي والاستقرائي، وستكتفي بذكر أبرز صور الموصول لفظًا المفصول معنىً، والتمثيل لها، أي: أنها لن تقوم بحصر جميع المواضع لكثرتها، ولتشابه الحجج والصور.

الدراسات السابقة:

- الموصول لفظًا المفصول معنىً في القرآن الكريم من أول سورة يس إلى آخر القرآن الكريم جمعًا ودراسة، خلود شاكر فهيد العبدلي، الناشر: مركز تفسير للدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة النشر: 1431 هـ.

- الموصول لفظًا المفصول معنىً في سورة يوسف مواطنه وضوابطه وأثره، د/ أحمد عبد الرحمن الملاد، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2019م:

- الموصول لفظًا المقطوع معنىً في سورتي المائدة والأنعام، رسالة ماجستير، في علوم القرآن وتفسيره، للطالبة: مفتاح أسماء، جامعة: الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 1436هـ-

2015م.

– قضية الموصول لفظًا المقطوع معنىً عند الفراء (دراسة مقارنة في كتاب معاني القرآن)، للباحث: فادي محمود الريحانة، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، 2017م.

الإضافة العلمية: كل الدراسات الآنفة تناولت الموصول لفظًا المفصول معنىً في ضوء قراءة حفص عن عاصم، رواية ورسمًا، في حين أن هذه الدراسة ستتناول الموضوع من جهة اختلاف القراءات العشر المتواترة، روايةً ورسمًا، والاستشهاد ببعض الروايات الشاذة.

خطة البحث:

تمهيد: مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً، لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: الالتفات عند القراء، وأثره في توجيه مشكل الموصول لفظًا المفصول معنىً.

المبحث الثاني: ما احتمل الوصل لفظًا الفصل معنىً على وجه قراءة دون أخرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الموصول لفظاً بحرف من حروف العطف المرسومة بالاتفاق، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الموصول لفظًا المفصول معنىً في قراءة (والمقيمين الصلاة).

المسألة الثانية: الموصول لفظًا المفصول معنىً في قراءة (والأنصار) بالرفع والجر.

المسألة الثالثة: الموصول لفظًا المفصول معنىً بإبدال حروف العطف.

المطلب الثاني: الموصول لفظًا المفصول معنىً بحرف عطف مثبت رسمًا على وجه قراءة دون قراءة.

المبحث الثالث: الموصول لفظًا المفصول معنىً بحرف استئناف مثبت في قراءة دون أخرى.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً، لغة واصطلاحًا

أولًا: في اللغة

الموصول: من وصل، ويراد به: كل شيء اتصل بشيء، فما بينهما وُصْلَةٌ[1]، قال الجوهري: "...وصلت الشيء وصلًا، وصلة، ووَصَلَ إليه وُصُولًا، أي: بلغ، وأوصله غيره، ووصل بمعنى اتصل...ويقال: هذا وَصْلُ هذا، أي: مثله، وبينهما وُصْلَةٌ، أي: اتِّصالٌ وذريعة"[2].

والوصل: خلاف الفصل والقطع [3]، فلابد إذن من اعتبار عدم القطع لثبوت الوصل، قال في اللسان: "...وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: 51]، أي: وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص من مضى بعضها ببعض، لعلهم يعتبرون. واتصل الشيء بالشيء: لم ينقطع"[4].

قال ابن جرير: "...يقول تعالى ذكره: ولقد وصّلنا يا محمد، لقومك من قريش ولليهود من بني إسرائيل القول بأخبار الماضين والنبأ عما أحللنا بهم من بأسنا، إذ كذّبوا رسلنا، وعما نحن فاعلون بمن اقتفى آثارهم، واحتذى في الكفر بالله، وتكذيب رسله مثالهم، ليتذكروا

(1) ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، (د ت)، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. (7/ 152)، الأزهري، محمد بن أحمد، (2001م)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (12/ 164).

(2) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، (1407 هـ- 1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت. (5/ 1842).

(3) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (1421 هـ - 2000 م)، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت (8/ 374).

(4) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين، (1414 هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر – بيروت. (11/ 726).

فيعتبروا ويتعظوا. وأصله من: وصل الحبال بعضها ببعض"[1].

وذهب مكي بن أبي طالب إلى اعتبار التشاكل والتماثل في الموصلات فقال: "... أي: جعلنا بعضه ينزل إثر بعض مشاكلًا بعضه لبعض..."[2]، وتوصيل القول هو إتيان بيان بعد بيان، وهو من وصل البعض بالبعض، وهذا القول للرازي، فاشترط للوصل البيان، وهذا معنى قولهم الموصول لفظًا المقطوع معنىً، أي: قطع المعنىً لالتباسه وإشكاله [3].

ثانيًا: القطع:

قال ابن فارس: "القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء. يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعًا. والقطيعة: الهجران. يقال: تقاطع الرجلان، إذا تصارما...ويقال: قطعت قطعًا، وقطعتِ الطيرُ قطوعًا، إذا خرجت من بلاد البرد إلى بلاد الحر، أو من تلك إلى هذه...ويقولون لليائس من الشيء: قد قطع به...وقطعت النهر قطوعًا، إذا عبرته"[4].

والقَطْع: مصدر قطعتُ [5]، قال الفراهيدي: "...ومُنْقطعُ كُلِّ شيْء حيث تَنْتهِي

(1) ينظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، (1420هـ - 2000م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة. (19/ 593).

(2) ينظر: القيسي القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار، (، 1429 هـ - 2008 م)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ط1، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: جامعة الشارقة. (8/ 5547).

(3) ينظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، التيمي، (1420هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (24/ 607).

(4) ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، القزويني، (1399هـ - 1979م)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر. (5/ 101).

(5) ينظر: تهذيب اللغة، للهروي: (1/ 128).

غايتُه"[1]، وتقاطع الشيء: بان بعضه من بعض [2].

ومنه في الذكر، قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾ [الأعراف: 168]، أي: فرّقناهم فرقاً [3]، قال الواحدي في تفسيرها: "...فرّقناهم في البلاد فلم يجتمع لهم كلمة"[4]، وروى نحوه ابن أبي حاتم، قال: "...فليس من الأرض بقعة إلا وفيها عصابة منهم وطائفة"[5]، فدلت أقوال المفسرين وأهل اللغة على أن اللفظ اشتمل على مراد التفريق المكاني، والكلمة، أي: التفريق الحسي والمعنوي.

ويستعمل الفصل والقطع مترادفان، وإن كان بينهما فروق، فإنّ الفصل يراد به القطع الظاهر، كفصل الثوب، والقطع يكون ظاهرًا وخافيًا كالقطع في الشيء الملزق المموه، فالقطع أعمُّ من الفصل [6].

إذن: فإنّ الضابط في وصف النصوص القرآنية وتصنيفها تحت هذا الباب – الموصول لفظًا المقطوع معنىً– اعتبار: الاتصال اللفظي، والارتباط، والصلة اللازمة لعدم القطع التام.

(1) ينظر: العين، للفراهيدي: (1/ 135).

(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: (1/ 160).

(3) ينظر: تهذيب اللغة، للهروي: (1/ 129)، الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي: (4/ 2614).

(4) ينظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، (1415 هـ)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت. (ص: 419).

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، (1419 ه)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، ط3، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية. (5/ 1605).

(6) ينظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (د ت)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر. (ص: 151).

مفهوم الموصول لفظًا المفصول معنىً اصطلاحًا:

لم أقف على تعريف جامع يمكن من خلاله ضبط هذا اللون من العلم، وأقرب ما يمكن أن يفهم من خلاله مراد العلماء به ما نُسب في الإتقان لابن الجوزي، أنه قال: "...قد تأتي العرب بكلمة إلى جانب كلمة أخرى كأنها معها وهي غير متصلة بها"[(1)].

وخلاصة ما ذكره السيوطي في الإتقان أنه أشار إلى الموصول لفظًا المفصول معنىً، وصنّفه بأنه باب لاحق بالوقف والابتداء غير أنه خرج عنه بكونه شديد الاتصال اللفظي، مع وجود مشكل في المعنى [(2)].

وقد ذكر الزركشي في فصل مناسبات الآيات قولًا قريبًا من قول ابن الجوزي فيه إشارة إلى هذا المضمون في فصل سماه: (فصل في اتصال اللفظ والمعنى على خلاف) فقال: "...وقد يكون اللفظ متصلًا بالآخر والمعنى على خلافه"[(3)].

وعرفه بعض الباحثين بأنه: "مجيء الآية، أو الآيات على نظمٍ واحدٍ في اللَّفظِّ، يوهم اتصال المعنى"[(4)]. وهذا التعريف لخلود العبدلي، ووافقها عليه بعض الباحثين منهم: أحمد

(1) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: (1/ 311)، ولم أقف على هذا القول في زاد المسير، وينظر: الريحانة، فادي محمود، (2017م)، قضية الموصول لفظا المقطوع معنى عند الفراء (دراسة مقارنة في كتاب معاني القرآن)، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية. (237-238).

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: (1/ 311)، ولم أقف على هذا القول في زاد المسير، وينظر: قضية الموصول لفظا المقطوع معنى عند الفراء (دراسة مقارنة في كتاب معاني القرآن)، (237-238).

(3) ينظر: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، (1376 هـ - 1957م)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه. (1/ 50).

(4) ينظر: العبدلي، خلود شاكر فهيد، (1431 هـ)، الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآن الكريم من أول سورة يس إلى آخر القرآن الكريم، ط1، مركز تفسير للدراسات الإسلامية، السعودية. (ص: 24).

الملّا[1]، مفتاح أسماء [2].

(1) ينظر: الملاد، أحمد عبد الرحمن، (2019م)، الموصول لفظًا المفصول معنىً في سورة يوسف مواطنه وضوابطه وأثره، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن. (90-100).
(2) ينظر: مفتاح أسماء، (1436هـ-2015م)، الموصول لفظا المقطوع معنى في سورتي المائدة والأنعام، رسالة ماجستير، جامعة: الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر. (ص:5).

المبحث الأول

الالتفات عند القراء، وأثره في توجيه مشكل الموصول لفظاً المفصول معنىً

قال السيوطي بعد الانتهاء من باب الوقف والابتداء: " النوع التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظًا المفصول معنىً، وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف؛ ولهذا جعلته عقبه، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة"[1].

ومن أوضح الأمثلة المشكلة في هذا الباب، ما أورده السيوطي ممثلاً لهذا الباب من المشكل المعنوي، وهو قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ [الأعراف: 189]، إلى قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: 190]، وهو المثال الوحيد الذي أورده في الإتقان [2]؛ ووجه إشكال المعنى في الآيات اتصال الألفاظ، وتماسك السياق، وعدم وجود فاصل، يمكن من خلاله توجيه المعاني، وخاصة ارتباط المعاني بمسألة عقدية، ووجود إشكال عقدي في نسبة الشرك لآدم عليه الصلاة والسلام وهو نبي مكلم، معصوم عن الشرك، والكبائر [3]، وسأحول دراسة هذا الإشكال وتوجيه معناه في ضوء دلالات الالتفات الوارد في قراءة بعض القراء، حيث ذهب جمهور المفسرين إلى أن سياق الآية في قصة آدم وحواء عليهما السلام، واستدلوا بالأثر، فقد أخرج أحمد والترمذي والحاكم وابن أبي حاتم، وغيرهم، حديثا عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "كانت حواء لا يعيش لها ولد فنذرت لئن عاش لها ولد تسميه عبد الحارث فعاش لها ولد فسمته عبد الحارث، وإنّما كان ذلك عن وحي من الشيطان"[4].

(1) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (1/ 309-312).

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (1/ 309-312).

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (1/ 309-312).

(4) ينظر: ينظر: الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، (1421 هـ - 2001 م)، مسند أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة. (33/ 305).

وقد اجتهد السيوطي، وغيره ممن سبقه إلى استنباط بعض الشواهد الصارفة لهذا المعنى، فجعلوها على وجهين: الأول: صرف معنى الشرك عن معناه المراد شرعًا [1]، والثاني: القول بأن هذا من الموصول لفظًا المقطوع معنىً[2].

قال القيعي –معاصر–: "... ولو أراد آدم وحواء لقال: عما يشركان.. ولا يقال: إن المثنى جمع؛ لأن القرينة العقلية والنقلية تبطل إرادة المثنى هنا، والقرينة هي العصمة الثابتة بالعقل والنقل [3].

ومع ما ذكروه من التأويل الصارف للمعنى عن ظاهره، إلا أن أحدًا منهم لم يحتج

رقم (20117)، قال محققه: " إسناده ضعيف، عمر بن إبراهيم– وهو العبدي أبو حفص البصري– في روايته عن قتادة ضعف، والحسن مشهور بالتدليس ولم يذكر سماعه من سمرة"، وينظر: الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (1998م)، سنن الترمذي (الجامع الكبير)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت. (118/5) رقم (3077)، قال الترمذي: " هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه"، البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، (1988-2009م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: مجموعة من الباحثين، ط1، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. (10/ 428) رقم (4580) قال البزار: " ولا نعلم هذا الحديث رواه أحد إلا سمرة، ولا نعلم رواه، عن قتادة إلا عمر بن إبراهيم"، الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم، (1411هـ – 1990م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت. (2/ 594)، رقم (4003)، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وضعفه الألباني.

(1) ينظر: الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، (1415هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. (5/ 131).

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (1/ 309-312).

(3) ينظر: القيعي، محمد عبد المنعم، (1417هـ- 1996م)، الأصلان في علوم القرآن، ط4. (ص: 333).

بالقراءات القرآنية الواردة في الآية، وهي موضع الشاهد، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: 190]، وهي الرافعة للإشكال[1]، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر (شركاء) بضم الشين والمد، جمع شريك، وكذلك روى حفص عن عاصم، وقرأ نافع وعاصم في رواية شعبة وأبو جعفر (شِركا) مكسورة الشين على المصدر[2].

قال الطبري في ترجيح قراءة الجمع-شركاء-: "...وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب؛ لأن القراءة لو صحت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما أتاهما صالحًا جعلا لغيره فيه شركًا؛ لأن آدم وحواء لم يدينا بأن ولدهما من عطية إبليس، ثم يجعلا لله فيه شركًا لتسميتهما إياه بـ (عبد الله)، وإنما كانا يدينان لا شك بأن ولدهما من رزق الله وعطيته، ثم سمياه (عبد الحارث)، فجعلا لإبليس فيه شركًا بالاسم. فلو كانت قراءة من قرأ: (شِرْكًا) صحيحة[3]، وجب ما قلنا، أن يكون الكلام: جعلا لغيره فيه شركًا. وفي نزول وحي الله بقوله: (جعلا له)، ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة: (شُرَكَاء)، بضم الشين على ما بينت قبل..."[4]، إلى أن قال" ...هذا من الموصول والمفصول، قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ

(1) جامع البيان، للطبري: (13/ 316-317).

(2) ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر، (1400هـ)، السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف – مصر. (ص: 299)، الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، (1404هـ/ 1984م) التيسير في القراءات السبع، المحقق: اوتو تريزل، ط2، دار الكتاب العربي – بيروت. (ص:115)، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (د ت)، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]. (273/2).

(3) القراءة متواترة وقد سبق تخريجها.

(4) جامع البيان، للطبري: (13/ 316-317).

ءَاتَىٰهُمَا ﴾، في شأن آدم وحواء، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ قال: عما يشرك المشركون، ولم يعنهما" (1).

إذن: فعلى رأي الطبري –رحمه الله– أنه يبعد توجيه الآية أنها في آدم وحواء على هذه القراءة –شركاء–وفي أن باقي الأقوال تتوافق معها، أي: أنه سبحانه أراد بالشرك في الآية، تسمية الولد بعبد الحارث، واحتج لذلك أيضا بقراءة السُّلَمي: (عما تشركون)، بالتاء التفاتًا من الغيبة للخطاب، وهي شاذّة (2).

قال السمين الحلبي: "...قوله: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ قيل: هذه جملةٌ استئنافية، والضميرُ في (يشركون) يعود على الكفار، والكلامُ قد تَمَّ قبله، وقيل: يعودُ على آدم وحواء وإبليس، والمرادُ بالإشراك تسميتهُما لولدٍ ثالث بعبد الحارث، وكان أشار بذلك إبليس، فالإشراك في التسمية فقط، وقيل: لم يكن آدمُ عَلِم، ويؤيد الوجهَ الأولَ قراءةُ السُّلَمي (عَمَّا تشركون) بتاء الخطاب، وكذلك (أَتُشرِكون)(3) بالخطاب أيضًا وهو التفات(4).

فتبين من خلال اختلاف القراءات أن الضمير راجع إلى جميع المشركين من ذريَّةِ آدم، سواء قبل أمة محمد صلى الله عليه وسلم أو ممن عاصره ومن تبعهم إلى يوم القيامة، على وجه قراءة الالتفات إلى الخطاب (تشركون، وأتشركون)، وهو قول الحسنِ وعكرمة، أي: أنّ أولادهما جعلوا له شركاء، فحذف الأولاد وأقامهما مقامهم كما أضاف فعل الآباء إلى الأبْنَاءِ في تعييرهم بفعل الآباء كما خاطب اليهود وعيّرهم بآبائهم فقال: ﴿ ثُمَّ

(1) جامع البيان، للطبري: (13/ 316-317).

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، (1420 هـ)، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت. (5/ 247).

(3) وهي أيضًا قراءة شاذة.

(4) الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين، (د ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: د/ أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق. (5/ 535-536).

﴿ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[البقرة: 51]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا ﴾[البقرة: 72] فخاطب به اليهُود الذين كانوا في زمن النبي صَـلَّى اللَّه عَليه وَسـلم، وكان ذلك الفعل من آبائهم، قال ابن عادل: "...هذه الآيةُ من أقوى الدَّلائل على أنَّهُ ليس المراد بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ما ذكره في قصَّة إبليس إذ لو كان المرادُ ذلك لكانت هذه الآية أجنبية عنها بالكليَّة، وكان ذلك النَّظْمُ في غاية الفسادِ، بل المرادُ ما ذكرناه في الأجوبة من أنَّ المقصود من الآية السابقة الرَّدُّ على عبدة الأوثان؛ لأنه أراد ههنا إقامة الحجَّة على أنَّ الأوثان لا تصلحُ للإلهيَّةِ فقوله: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الأعراف: 191]، أي: أيعبدون ما لا يقدرُ على أن يخلق شيئًا؟ وهم يُخلقون، يعني الأصنام" [1].

وأما قراءة (شركا) فإن ظاهر أقوال المفسرين على تضعيفها، وردها، والأصوب أنها قراءة متواترة، ولها وجه قوي صارف للشرك عن آدم وحواء، إذ إنّ آدم نبي مكلم معصوم عن الكبائر، وعن الشرك ابتداء، وظاهر القرآن، والسنة على انتفاء الشرك عنهما، كبيره وصغيره، ظاهره وخفيه، فلا وجه لنسبة الشرك إليهما بحال، قال ابن زنجلة: "... شِرْكًا بكسر الشين، وحجتهما أنها قراءة ابن عباس وهي مع ذلك أبعد من الالتباس؛ لأنهما لم يجعلا له شركاء جماعة وإنما سميا الولد عبد الحارث ولا يقال للحارث شركاء؛ لأنه واحد"[2].

وبناء على هذا الأصل -براءة آدم وحواء من الشرك- يمكن توجيه القراءة لمعنى الشرك على النحو الآتي:

(1) الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل، (1419 هـ -1998م)، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. (9/ 422).

(2) ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (1402هـ – 1982م)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت. (ص: 304).

الوجه الأول: أن القراءتين بمعنى واحد، فيعود الضمير في الحالين إلى المشركين جميعًا، على وجه ما حملنا القراءة السابقة (شركاء)، قال أبو علي الفارسي: "... وجه قول من قال: (جعلا له شِركا) أنّه حذف المضاف كأنّه أراد جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك، فإذا جعلا له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى كقوله: جعلا له شركاء، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد"(1).

الوجه الثاني: تفرد الضمير في جعلا، فيعود إلى حواء فقط، فيكون القول في قراءة: (جعلا له شركا)، أي جعل أحدهما له شِركا، ونظيره: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[الزخرف: 31]، أي: على رجل من أحد رجلي القريتين، وقوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: 22] عند من رأى أن اللؤلؤ يخرج من الماء المِلْح، تقديره عنده: يخرج من أحدهما(2).

إذن: فعلى هذا الوجه تبيّن أن الآية من الموصول لفظًا المفصول ومعنىً، وقد اتضحت وجوه معانيها من خلال بيان أسلوب الالتفات في الموضعين السابقين: (يشركون، وتشركون، أيشركون، وأتشركون)، والله أعلم.

(1) ينظر: الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، (1413 هـ - 1993م)، الحجة للقراء السبعة، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت. (4/ 111).

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي: (4/ 112-113).

المبحث الثاني

ما احتمل الوصل لفظاً الفصل معنىً على وجه قراءة دون أخرى

نريد بهذا الوصل: الوصل اللفظي المقترن بالفصل المعنوي مما أشكل من توجيه القراءات ومعانيها، كون قراءة تحتمل الوصل لفظًا ومعنىً، والأخرى تحتمل الوصل لفظًا والفصل معنىً، ويمكن تفصيل ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الموصول لفظًا بحرف من حروف العطف المرسومة بالاتفاق

وفيه ثلاث مسائل:

يتمثل هذا القسم من الموصول لفظًا المفصول معنىً في قراءات قرآنية معطوفة بحرف عطف ثابت رسمًا في جميع المصاحف، إلا أنّ توجيه هذه القراءات على معانٍ مختلف فيها إعرابيًّا ومعنويًّا، على اعتبار الوصل لفظًا ومعنىً، أو الوصل لفظًا الفصل معنىً، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 162]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [التوبة: 100].

حيث وردت فيها قراءتان مشكلتان في الإعراب والمعنى، وهي: (والمقيمين الصلاة)، بالرفع والنصب، وكذلك (والأنصار) بالرفع والجر [1]، وتوجيهها على النحو الآتي:

المسألة الأولى: الموصول لفظاً المفصول معنىً في قراءة (والمقيمين الصلاة)

حيث قرأ الجمهور: (والمقيمين) بالياء، متواترًا، وعليها رسم المصحف بالإجماع، وقرأ جماعة: (والمقيمون) بالواو منهم ابن جبير، وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر،

(1) سيأتي تخريجهما قريبا.

وغيرهم [1].

فتبين لنا من هذا التخريج، أن القراءتين على وجهين مشـــكلين، الأول: أنّ إحدى القراءتين متواترة، والأخرى شـــاذة، والثاني: أن من النحويين من ضـــعّف القراءة المتواترة – والمقيمين– نحويًّا، وقال بصحة القراءة الشاذة –والمقيمون– بالرفع، قال السمين الحلبي: "... فأما قراءة الياء فقد اضـــطربت فيها أقوال النحاة، وفيها ســـتةُ أقوال، أظهرها: وعزاه مكي لسـيبويه، وأبو البقاء للبصـريين – أنه منصـوبٌ على القطع، يعني المفيدَ للمدح كما في قطع النعوت، وهذا القطعُ مفيدٌ لبيان فضـل الصـلاة فَكَثُر الكلامُ في الوصـفِ بأن جُعِل في جملة أخرى" [2].

وعلة الاضـــطراب العطف على المرفوع قبلها، فهذه علة، والثانية: اختلافهم في جواز العطف على الضمير، أي: العطف في الهاء في قوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ ﴾ [النساء:

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري: (9/ 395)، البحر المحيط، لأبي حيان: (4/134-135)، الدر المصون، للسمين الحلبي: (4/154)، الأندلسي، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي، (1423 هـ - 2002 م)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة. (2/ 427)، قال المحقق في (والمقيمون): (وقد رويت في هذه الكلمة قراءة شاذة تنسب إلى سعيد بن جبير، وعمر بن عبيد والجحدري وعيسى ابن عمر، ومالك بن دينار عن الأعمش، ويونس وهارون عن أبي عمرو، بالرفع عطفا على الأول، وكذلك هي في مصحف عبد الله بن مسعود، وأبي، وقيل إنها فيه: «والمقيمين» كمصحف عثمان. وهي قراءة شاذة لا تصح؛ لأنها فقدت صحة السند ولم تتواتر، وخالفت رسم المصحف العثماني، وفندها العلماء قديما وحديثا كابن أشتة وأبي عمرو الداني وغيرهما. ووجه قراءة «والمقيمين» بالياء النصب على القطع المفيد للمدح، قال أبو حيان وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره، وعلى القطع خرّج سيبويه ذلك».

(2) الدر المصون، للسمين الحلبي: (4/154)

162]، فيكون تقدير الكلام على هذا الوجه: ومن المقيمين الصلاة [1].

وأما قراءة الرفع، فالمشكل فيها شذوذها، ومخالفتها لرسم المصحف، فهذا وجه، والوجه الثاني: أنها متصلة بما قبلها لفظًا ومعنىً، ووجهها في المعنى أظهر وأقرب من قراءة النصب المتواترة، وأنسب لظاهر السياق السابق واللاحق [2]، قال ابن جرير: "...وقال آخرون، وهو قول بعض نحويي الكوفة والبصرة: (والمقيمون الصلاة)، من صفة الراسخين في العلم"[3]، وذهب أبو حيان إلى أن (والمقيمون) بالرفع نسقًا على الأول، واحتج لها أيضًا بأنها مرسومة في مصحف ابن مسعود، أُبيّ بن كعب رضي الله عنهما"[4].

ويمكن توجيه مشكل هاتين القراءتين من خلال تقرير موجهي القراءات، والمفسرين لنصب المقيمين على أنه من الموصول لفظًا، على اعتبار حرف العطف، وفصل المعنى على اعتبار القطع على جهة الحال والمدح، قال ابن جرير: "...ولكن الكلام لما تطاول، واعترض بين (الراسخين في العلم)، (والمقيمين الصلاة) ما اعترض من الكلام فطال، نصب: (المقيمين) على وجه المدح. قالوا: والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته إذا تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحيانًا، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله. وربما أجروا إعراب آخره على إعراب أوسطه. وربما أجروا ذلك على نوع واحد من الإعراب، واستشهدوا لقولهم ذلك بالآيات التي ذكرتها في قوله: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾[البقرة: 177][5]، فانتصب (المقيمين) على

(1) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (د ت)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. (1/ 407-408)، الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: (2/ 325-326).

(2) البحر المحيط، لأبي حيان: (4/134-135).

(3) جامع البيان، للطبري: (9/ 395).

(4) البحر المحيط، لأبي حيان: (4/134-135).

(5) جامع البيان، للطبري: (9/ 395).

المدح، وارتفع (والمؤتون) بعده، لفصله عنه، أيضا على إضمار (وهم) على سبيل القطع إلى الرفع، قال أبو حيان: "...ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله؛ لأن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثر الوصف بأن جعل في جمل"[1]، فهذا أظهر الوجوه في إعراب (المقيمين)، وقد ذكر النحاة خمسة أوجه أخرى ضعفها غير واحد من النحاة[2].

إذن: فتوجيه قراءة المقيمين على المدح يوضح أنها مفصولة عما قبلها، وعما بعدها، على طريق الاعتراض، أي: أنها جملة اعتراضية، وتَوَجَّه معناها على وجه أنه من الموصول لفظاً المفصول معنىً [3].

المسألة الثانية: الموصول لفظاً المفصول معنىً في قراءة (والأنصار) بالرفع والجر

﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: 100].

قرأ يعقوب برفع الراء في: (والأنصار) وقرأ الباقون: بخفضها [4].

---

(1) البحر المحيط، لأبي حيان: (4/134-135).

(2) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1421هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. (ص: 249-250)، الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، (1422 هـ - 2001 م)، الانتصار للقرآن، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، ط1، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت. (2/ 555).

(3) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (2/ 447)، الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، (2008م)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، المحقق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر. (1/ 202).

(4) الواسطي، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر المقرئ، (1425 هـ - 2004 م)، الكنز في القراءات العشر، المحقق: د. خالد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. (2/ 498)، النشر، لابن الجزري: (2/ 280).

ووجه من قرأ بالخفض أنه ذهب إلى أن المعنى: (ومن الأنصـــار) على تقدير حرف الجر، أو على عطفه على العامل الأقرب، وهو ظاهر في اللفظ، ومن قرأ بالرفع أراد الأنصـار كلهم، فعطفه على العامل الأبعد، أي: على (السابقون الأولون)، ولم يجعلهم من السابقين، قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة والسابقون الذين صلّوا القبلتين جميعاً[1]، قال الأزهري: "مَنْ قَرَأَ: (وَالْأَنْصَـــارُ) عطفه على قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾، وَمَنْ قَرَأَ بالخفض عطفه على (المهاجرين) ، وهو أجود الوجهين، والأولى صـــحيحة في العربية، والله أعلم[2].

والقراءتان على وجهي العطف على اعتبار الكلام موصـــولًا لفظًا ومعنىً، مع تقييد فصـــل عطف (الأنصـــار، بالرفع) عن العامل الأقرب، وهو جائز وكثير في القرآن، ولســـان العرب، إلا أن بعض موجهي القراءات جعل حجة الرفع في(والأنصـــار) على الابتداء، وهو جائز أيضًـــا، وعلى هذا الوجه فهو موصـــول لفظًا بالعطف، ومقطوع معنىً بالابتداء، قال الزجاج: "قرئ: (وَالْأَنْصـــارِ) بالرفع: على أن يجعل: (الأنصـــار) ابتداءً، ولا تجعلهم من الســـابقين الذين هم المهاجرون. دليل هذه القراءة قوله ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشـــر: 10]، والذين جاءوا من بعدهم الأنصـار، و(الذين) في موضـع جر؛ لأنه معطوف على قوله ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ [الحشـر: 8]، ففي الآية دلالة من وجهين على أن المهاجرين هم السابقون: في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ "[3].

(1) معاني القرآن، للنحاس: (3/ 247).

(2) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (1412 هـ - 1991 م)، معاني القراءات للأزهري، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، السعودية. (1/ 462).

(3) الباقولي، علي بن الحسين بن علي، (1420هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ط4، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت. (ص: 201-202).

المسألة الثالثة: الموصول لفظاً المفصول معنىً بإبدال حروف العطف

﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢١٦﴾ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ [الشعراء: 213 – 220].

قرأ نافع وأبو جعفر، وابن عامر: (فتوكل) بالفاء، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون: بالواو: (وتوكل)، وكذلك هي في مصاحفهم [1].

ومدار الوصل لفظًا الفصل معنىً على اعتبار إبدال الواو والفاء عند القراء، فمن قرأ بالفاء، جعله حرفًا وقع في جواب الشرط، وتعلق ما بعده من فعل الشرط والجملة بما قبلها لفظًا ومعنىً، على اعتبار الترتيب والتعقيب المصاحب لمؤد حرف العطف (الفاء)، قال الشوكاني: " قرأ نافع وابن عامر (فتوكل) بالفاء، وقرأ الباقون (وتوكل) بالواو، فعلى القراءة الأولى يكون ما بعد الفاء كالجزء مما قبلها مترتباً عليه، وعلى القراءة الثانية يكون ما بعد الواو معطوفًا على ما قبلها، عطف جملة من غير ترتيب"[2].

غير أن الشوكاني –رحمه الله– لم يبين المعطوف عليه، وهل العطف على العامل الأقرب أم الأبعد، والمستوحى من كلامه وكلام غيره من موجهي القراءات أنّه أراد عطف الجملة، فإن كان العطف على العامل الأقرب فمعناها مكمّل لمعنى الأولى وموافق له، وإن كان على العامل الأبعد فإنّ في الكلام وصل لفظي وفصل معنوي، قال السمرقندي: "...(فتوكل)

(1) ينظر: التيسير، للداني: (ص: 167)، النشر في القراءات العشر (2/ 336)، وينظر الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، (د ت)، رسم القراءتين في المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المحقق: محمد الصادق قمحاوي مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. (ص:110).

(2) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، (1414 هـ)، فتح القدير، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. (4/ 139).

بالفاء؛ لأنه متصل بالكلام الأول، ودخلت الفاء للجزاء"[1].

إذن: فمن قرأ (فتوكل) بالفاء جعل الجملة واقعة في جواب شـــرط مقدر يفهم من الســـياق، تقديره: فإذا أنذرت عشـــيرتك فعصـــتك فتوكل على العزيز الرحيم، ولا تخش عصيانهم[2].

وأما من قرأ: (وتوكل) بالواو، على أنه معطوف [3]، فعلى على هذا القول إن كان العطف على جملة أبعد، فقد لزم القول بالفصل معنىً، وإن كان العطف على العامل الأقرب كان من الموصول لفظًا ومعنىً[4].

قال الزمخشري: "...وفي مصاحف أهل المدينة والشام: فتوكل، وبه قرأ نافع وابن عامر، وله محملان في العطف: أن يعطف على (فَقُلْ)، أو (فَلا تَدْعُ)"[5]، يريد قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشـــعراء:216]، وهذا العامل الأقرب، حيث جاز عطف الجملة على الجملة قبلها من غير فصـــل، أو العطف على العامل الأبعد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشـــعراء:214]، وبين هذه الآية والمعطوفة عليها آيتان، وهما: ﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء:215 – 216]، والله أعلم.

---

(1) الســـمرقندي، أبو الليث نصـــر بن محمد، (د ت)، بحر العلوم، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت. (2/ 570).

(2) محيسن، محمد محمد سالم، (1417هـــ - 1997م) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط1، دار الجيل، بيروت. (3/ 107)، وينظر: محيسن، محمد محمد سالم، (1404 هـــ - 1984م)، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. (2/ 270-271)

(3) الهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن: (3/ 107)، ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 270-271).

(4) الدر المصون، للسمين الحلبي: (8/ 564).

(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي – بيروت. (3/ 341).

المطلب الثاني: الموصــول لفظًا المفصــول معنىً بحرف عطف مثبت رسمًا على وجه قراءة دون قراءة

أي: ما ثبت حرف العطف مرســومًا على قراءة دون قراءة، فيقرأ على العطف، على قراءة، ويقرأ على الاســتئناف على وجه قراءة أخرى، نحو، (قال، يقول)، على الاســتئناف، ويقابلها: (وقال، ويقول)، على العطف [1]، وتفصيلها على النحو الآتي:

قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: 75].

قرأ ابن عامر: (قال الملأ) بزيادة واو قبل (قال)، عطف جملة على جملة، وعليها يفصل اللفظ والمعنىً، وكذلك رسمها في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون: (قال) بغير واو [2]، وكذلك هو في مصــاحف أهل الحجاز والعراق [3]، على اســتئناف القول، وإجرائه مجرى المبتدأ [4]، قــال ابن زنجلــة: "...فمن قرأ بالواو عطفــه على مــا قبلــه ومن قرأ بغير الواو ابتــدأ بغير عطف"[5].

فهذه أربعة أوجه يمكن تصـريف معنى الكلام إليها، وهي: الأول: إثبات الواو وعطف الجملة على الجملة، ومؤداه وصـل الكلام لفظاً ومعنىً [6]، والثاني: حذف الواو رسمًا، وعطف الجملة تقـديرًا، وبـذلـك يحتمـل المعنى الأول، والثالـث: حـذف الواو، على اعتبـار الابتداء

(1) سيأتي تخريج القراءات فيهما وفي غيرهما قريبًا.

(2) التيسير، للداني: (ص: 81)، النشر، لابن الجزري: (2/ 305).

(3) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني: (ص:62)، النشر، لابن الجزري: (2/ 305).

(4) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، ابن نجاح: (3/ 548-549).

(5) حجة القراءات، لابن زنجلة: (ص: 287).

(6) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: (5/ 365).

والاستئناف، تنبيها على التراخي [1]، فيكون من قبيل فصل الكلام لفظًا، ووصوله معنىً [2]، والرابع: حذف الواو، وتقديره على الابتداء والاستئناف، ومؤداه أنّه من الموصول لفظًا، المفصول معنىً[3].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [القصص: 37].

حيث قرأ ابن كثير: (قال موسى) بغير واو، وقرأ الباقون: (وقالَ) بالواو [4]، قال ابن الجزري: " قرأ ابن كثير بغير واو قبل (قال)، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون: بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم"[5]، فمن قرأ بإثبات الواو، فعلى عطف الجملة [6]، ومن قرأ بحذفها فعلى الاستئناف والقطع [7].

قال ابن خالويه: "... (وقال موسى): يقرأ بإثبات الواو وحذفها، فالحجة لمن أثبتها أنه رد بها القول على ما تقدم من قولهم، والحجة لمن حذفها أنه جعل قول موسى

(1) شرح طيبة النشر، للنويري: (2/ 334).

(2) الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، (2006م - 1427هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المحقق: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية – لبنان. (ص: 285) [فابن عامر بزيادة واو للعطف قبل قال والباقون بغير واو اكتفاء بالربط المعنوي"].

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (ص: 158)، القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 12-13).

(4) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: (ص: 494)، التيسير، للداني: (ص: 171)، النشر، لابن الجزري: (2/ 341)، النشار، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، (1422هـ - 2001م)، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة بالسور، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت. (ص: 304).

(5) النشر، لابن الجزري: (2/ 341).

(6) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا: (ص: 436).

(7) الهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن: (3/ 122).

منقطعاً"[1].

فعلى هذين الوجهين تعين أن قراءة ابن كثير على فصل الكلام وتبيين كلام موسى عن غيره، وأما مناسبة قراءة الجمهور فإنه يراد بها أنه لما جاءهم موسى بالبينات، حاججوه، فأراد سبحانه أن يميز السامع فصل ما بين القولين المتعارضين، وفساد أحدهما، إذ قد تقابلا، فيعلم يقينًا أن قول موسى هو الحق والهدى، فهذه خلاصة ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي في توجيه القراءة بحذف الواو وإثباتها[2]، وعلى كل حال فإنّ جمهور المفسرين على أنّ معناهما يحتمل الوصل على اعتبار العطف، ويحتمل الفصل، على اعتبار الاستئناف والقطع[3].

(1) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (ص: 278).

(2) البحر المحيط، لأبي حيان: (8/ 306).

(3) النويري، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين، (1424 هـ - 2003 م)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت. (2/ 497)، القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/19-20).

المبحث الثالث

الموصول لفظًا المفصول معنىً بحرف استئناف مثبت في قراءة دون أخرى

هذا القسم يختلف قليلًا عن المبحث السابق، حيث إنه يركز على الاستئناف بكسر الهمزة في (إن) واختلاف القراء فيها بين فتح الهمزة على الوصل، وكسرها على الاستئناف، ففي الحالة الأولى -كسر الهمزة- ذهب كثير من موجهي القراءات والمفسرين إلى اعتبار الاستئناف وفصل الكلام لفظًا ومعنىً، وفي الحالة الثانية – فتح الهمزة- على اعتبار الوصل لفظًا ومعنىً، ولكن على اعتبار احتمال الاستئناف [1]، وسيتضح ذلك جليًا من خلال سرد الأمثلة الآتية:

أولاً: ما جاء من الوصل والفصل بالاستئناف في قوله تعالى: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: 19].

حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر: (وأن الله مع المؤمنين) بكسر الهمزة، وقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وحفص بفتحها [2]، وقرأ ابن مسعود -شاذة-: (والله مع المؤمنين) [3].

فمن قرأ: (وَأَنَّ اللَّهَ) بفتح الهمز، فالمعنى: ولن تُغنِي عنكم فِئَتُكُم شيئًا؛ لكثرتها؛ ولأن الله مع المؤمنين، على العطف والوصل لفظًا ومعنىً، ومن قرأ (وَإِنَّ اللَّهَ) بكسر الهمز، فعلى وجه استئناف، وهو على هذا من قبيل الموصول لفظًا المفصول معنىً، موصول لفظاً على

(1) ينظر: معاني القراءات، للأزهري (1/ 438)، البحر المحيط، لأبي حيان: (298/5)، الدر المصون، للسمين الحلبي: (5/ 588).

(2) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ص: 305)، التيسير، للداني: (ص: 149)، النشر، لابن الجزري: (2/ 276).

(3) البحر المحيط، لأبي حيان: (298/5).

اعتبار حرف العطف، ومفصول معنىً على اعتبار الاستئناف [1].

قال أبو علي الفارسي: "...قول من كسر الهمزة أنه منقطع ممّا قبله، ويقوّي ذلك أنهم زعموا أنّ في حرف عبد الله: (والله مع المؤمنين)، ومن فتح فوجهه: ولن تغني عنكم فئتكم شيئا ولو كثرت؛ ولأن الله مع المؤمنين، أي: لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئًا"[2].

وأورد السمين الحلبي في توجيه قراءة (وأن الله) بفتح الهمز، ثلاثة أقوال، قولان على الوصل لفظًا ومعنىً، والقول الثالث على الوصل لفظًا والفصل معنىً، موافقة لقراءة الاستئناف، فقال: "...فالفتح من أوجه أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت، والثاني: أنَّ التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم. والثالث: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين، وهذا الوجهُ الأخيرُ يَقْرُب في المعنىً مِنْ قراءة الكسر؛ لأنه استئناف"[3].

وعلى هذه الوجوه يمكن القول بأنّ قراءة الوصل لفظاً ومعنىً على العطف أكثر مناسبة لسياق النص القرآني، أي: مع قوله تعالى قبلها: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال: 18]، وأما وجه القطع والاستئناف، فأكثر مناسبة للتأكيد، قال محمد محيسن: " ...(وإنّ) بكسر الهمزة على الاستئناف، وفيه معنى التوكيد لنصر الله للمؤمنين؛ لأنّ (إنّ) إنما تكسر في الابتداء لتوكيد ما بعدها من الخبر"[4].

ثانيًا: ما جاء من الوصل والفصل بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: 19].

(1) معاني القراءات، للأزهري (1/ 438)، معاني القرآن، للفراء (1/ 407).

(2) الحجة للقراء السبعة، للفارسي: (4/ 128).

(3) الدر المصون، للسمين الحلبي: (5/ 588).

(4) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، لمحمد محيسن: (265 /2).

قرأ الكسائيّ (أنّ الدّين) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون، بالكسر[1]، ووجه قراءة فتح الهمزة أنها على الوصل لفظًا ومعنىً، فهي واسمها وخبرها بدل (كل) من قوله تعالى قبل: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: 18]، فتكون (أن) وما بعدها في محل نصب (بشهد)[2]، ويجوز أن تكون بدل اشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد، أو عطف عليه بحذف الواو[3]، أو أن تكون (إن) متعلق (بالحكيم) في قوله تعالى في الآية قبلها: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: 18]، وهو –الحكيم– صفة مبالغة، فيكون المعنى على إضمار حرف الجر: أي: الحاكم بأن الدين عند الله الإسلام[4].

قال الأشموني في بيان الوقف والابتداء الملازم لفتح الهمز وكسرها في (إن الدين): "...(الْحَكِيمُ) تام لمن قرأ: (إن الدين) بكسر الهمزة، وليس بوقف لمن فتحها، وهو الكسائي؛ لأنَّ محلها نصب؛ لأنها مع مدخولها معمول لـ (شهد)، وإن المعمولة لعامل يجب فتح همزتها ما لم تكن لقول، أو بإضمار حرف الجر، كأنَّه قال: شهد الله أنَّه لا إله إلَّا هو؛ لأنَّ الدين عند الله الإسلام، أو بأنَّ الدين عند الله الإسلام، وعلى هذا فلا يوقف على (بالقسط)، ولا على (الحكيم)؛ لئلَّا يفصل بين العامل ومعموله بالوقف"[5].

فقد أشار صراحة إلى ملازمة الوصل لفظًا ومعنىً لوجه قراءة فتح الهمزة، في حين أنّ

(1) ينظر: السبعة، لابن مجاهد: (ص: 202)، التيسير، للداني: (ص: 68)، النشر، لابن الجزري: (2/ 272).

(2) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 51).

(3) إتحاف فضلاء البشر، للبنا: (ص: 221).

(4) ينظر: الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (437/2)، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (1420 هـ - 2000 م)، شرح طيبة النشر في القراءات، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت. (ص: 205).

(5) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني: (1/ 131).

قراءة الكسر تحتمل المعنى الآنف، ولكن الأظهر فيها أنها على استئناف المعنى، وإن وصلت لفظًا؛ لانتفاء مانع الوصل اللفظي، على خلاف منع الفصل في قراءة الفتح [1].

قال محمد محيسن: "...وقرأ الباقون (أن) بكسر الهمزة، وذلك على الاستئناف؛ لأن الكلام قد تم عند قوله تعالى قبل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18]، ثم استأنف بكلام جديد فكسرت همزة (أن) [2].

فتكون قراءة الكسائي بفتح الهمزة على أن العبارة تصريح بنص شهادة الله والملائكة وأولي العلم بأن الدين عند الله الإسلام، وتكون قراءة الجمهور بكسر الهمزة على أنه كلام مستأنف، مصدَّرٌ بالتوكيد [3].

ثالثًا: ما جاء من الوصل والفصل بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: 49].

قرأ نافع، وأبو جعفر: (إني أخلق) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: (أني) بفتحها [4].

فحجة من قرأ بكسر الهمزة (إني) أنها على الاستئناف، فعلى هذا يمكن اعتبارها من باب الموصول لفظاً المفصول معنىً، أو من باب الموصول لفظاً ومعنىً، إن كانت على وجه

(1) حجة القراءات، لابن زنجلة: (ص: 158)، شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: 205).

(2) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 51)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنا: (ص: 221).

(3) حجة القراءات، لابن زنجلة: (ص: 158)، الكنز في القراءات العشر، للواسطي: (437/2)، شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: 205)، حبش، محمد، (1419 هـ - 1999 م، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، ط1، دار الفكر – دمشق. (ص: 146).

(4) ينظر: السبعة، لابن مجاهد: (ص: 206)، التيسير، للداني: (ص: 68)، النشر، لابن الجزري: (2/ 273).

التفسير، أو على إضمار القول، أي قائلاً: (إني أخلق لكم) [1].

قال ابن خالويه: "...فالحجة لمن كسر أنه أضمر القول يريد ورسولاً يقول إني، أو يبتدئها مستأنفاً من غير إضمار"[2].

وأما حجة من قرأ بالفتح، أنها على البدل من قوله: (إني قد جئتكم)، أو من (آية) [3]، فإن ذلك يمكن اعتباره من باب الموصول لفظاً ومعنىً [4]، قال أبو حيان: "...قرأ الجمهور: أني أخلق، بفتح الهمزة على أن يكون بدلًا من: آية، فيكون في موضع جر، أو بدلًا من قوله: أني قد جئتكم، فيكون في موضع نصب أو جر على الخلاف، أو على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هي، أي: الآية أني أخلق، فيكون في موضع رفع. وقرأ نافع بالكسر على الاستئناف، أو على إضمار القول، أو على التفسير للآية" [5].

وقد أشار الأشموني إلى هذه الوجوه في الوقف والابتداء فقال: "﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾، كاف لمن قرأ: (إني أخلق) بكسر الهمزة، وهو نافع؛ على الاستئناف، أو على التفسير، فسر بهذه الجملة قوله: (بآية) كأنَّ قائلًا قال: وما الآية؟ فقال: (إني أخلق) ... وليس بوقف لمن قرأ بفتحها بدلًا من (أني قد جئتكم)، أو جعله في موضع خفض بدلًا من آية؛ بدل كل من كل إن أريد بالآية الجنس، أو جعلت خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أني؛ فقوله: (أني) يجوز أن يكون في موضع رفع، أو نصب، أو جر، على اختلاف المعنى"[6]

(1) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (ص: 164)، البحر المحيط، لأبي حيان: (3/ 163)، شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: 207)، القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 50-15).

(2) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: (ص: 109).

(3) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: (ص: 164)، البحر المحيط في التفسير (3/ 163)، شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: 207)، القراءات وأثرها في علوم العربية، لمحمد محيسن: (2/ 50-15).

(4) الدر المصون، للسمين الحلبي: (3/ 191).

(5) البحر المحيط، لأبي حيان: (3/ 163).

(6) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني: (1/ 139)، بتصرف يسير.

ويمكن تلخيص وجوه كل قراءة على النحو الآتي:

أولًا: (إني أخلق) بكسر الهمزة، ففيها من ثلاثة أوجهٍ: الأول: على إضمار القول، أي: فقلت: إني أخلق، والوجه الثاني: أنّه على الاستئناف، والوجه الثالث: على التفسير، فسر بهذه الجملة قوله: (بِآيَةٍ)، كأن قائلًا قال: وما الآية؟ فقال هذا الكلام.

ثانيًا: (أني أخلق) بفتح الهمزة، وفيها أربعة أوجه: الأول: أنها بدل من: ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم ﴾، الوجه الثاني: أنها بدل من (بِآيَةٍ)، وهذا البدلُ يحتمل أن يكون بدل كلٍّ من كُلٍّ، -إن أريد بالآية شيء خاصٌّ - وأن يكون بدل بعض من كل إن أريد بالآية الجنس، والوجه الثالث: أنها خبر مبتدأ مُضْمَر، تقديره: هي أني أخلق، أي: الآية التي جئت بها أني أخلق، والرابع: أن تكون منصوبةً بإضمار فعل(1).

قال ابن عادل: "وهذان الوجهان (2) يلاقيان في المعنى قراءة نافع - على بعض الوجوه - فإنهما استئناف"(3).

ونظير الوصل لفظًا الفصل معنىً على وجه الاستئناف والقطع فيما اختلف فيه من القراءات بفتح همزة(أن) وكسرها، كثير، منه اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة: 165] (4)، وقوله: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:

(1) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: (3/ 191)، اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل: (5/ 240-241)

(2) يريد الثالث والرابع، أي إضمار المبتدأ، أو القول.

(3) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل: (5/ 240-241)

(4) اختلف القراء في: (أن القوة)، و(إن الله)، فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة والباقون: بفتحها، ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 224)، شرح طيبة النشر، لابن الجزري (ص: 189)

171] (1)، وقوله: ﴿ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: 90] (2)، وقوله: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأنعام: 109] (3)، وقوله: ﴿ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: 82] (4)، وغيرها مما لا تسعه هذه الدراسة.

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً: أبرز النتائج:

1. عبر كثير من المفسرين وموجهي القراءات عن الموصول لفظًا المفصول معنىً، بألفاظ مختلفة: كالقطع، والفصل، والاستئناف، وغيرها.
2. كان للقول بالوصل لفظًا الفصل معنىً أثر كبير في توجيه وتبيين كثير من مشكل معاني القراءات القرآنية.
3. أثّر الموصول لفظًا المفصول معنىً أثرًا كبيرًا في توسيع المعاني، من خلال ثلاث صور رئيسية: الأولى: توافق القراءات من حيث الاتصال اللفظي، والاختلاف في المعاني،

(1) قرأ الكسائي: (وإن الله لا يضيع) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: بفتحها، ينظر: السبعة، لابن مجاهد: (ص: 219)، التيسير، للداني: (ص: 91)، النشر، لابن الجزري: (2/ 244)، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنا: (ص: 232).

(2) قرأ حمزة والكسائي وخلف، (آمنت أنه) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: بفتحها، ينظر: السبعة، لابن مجاهد: (ص: 330)، التيسير، للداني: (ص: 123)، النشر، لابن الجزري: (2/ 287)، إتحاف فضلاء البشر، للبنا: (ص: 318).

(3) (أنها إذا) حيث قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وخلف بكسر الهمزة، واختلف عن أبي بكر- شعبة- بين الفتح والكسر، وقيل له فيها الوجهان، ينظر: التيسير، للداني: (ص: 106)، النشر، لابن الجزري: (2/ 261)، ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية، لحبش: (ص: 206).

(4) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، ويعقوب بفتح الهمزة: (أن الناس)، والباقون: (إن) بكسرها ينظر: السبعة، لابن مجاهد: (ص: 486)، التيسير، للداني: (ص: 169)، النشر، لابن الجزري: (2/ 338)، القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية، لحبش: (ص: 215 -216).

والثانية: توافق القراءات في المعاني واختلاف ألفاظها، والثالثة: احتمال كل قراءة لما تحتمله القراءة الأخرى في جميع الصور.

4. من خلال توصيف الموصول لفظاً المفصول معنىً ظهر أن أبرز الحجج التي تستعمل لتوضيح مشكل معاني القراءات هي: أسلوب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وعكسه، والاختلاف في رسم المصحف، وكذلك اختلاف موجهي القراءات في مواضع الاستئناف، وأثر ذلك في اختلاف المعاني.

5. من أبرز الصور التي تجلى من خلالها الموصول لفظاً المفصول معنىً، ما يأتي:
   - ما احتمل الوصل لفظًا والفصل معنىً على وجه قراءة دون أخرى.
   - الموصول لفظًا بحرف من حروف العطف المرسومة بالاتفاق.
   - الموصول لفظًا المفصول معنىً بحرف عطف مثبت رسمًا على وجه قراءة دون قراءة.
   - الموصول لفظًا المفصول معنىً بحرف استئناف مثبت في قراءة دون أخرى.

ثانيًا: أبرز التوصيات والمقترحات:

توصي الباحثة:

- بدراسة اصطلاحات المتقدمين من المفسرين وموجهي القراءات في استعمال الموصول لفظًا المفصول معنىً.
- دراسة الموصول لفظًا المفصول معنى عند الأشموني -رحمه الله- من خلال كتابه الوقف والابتداء.

المصادر المراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (1419 هـ)، *تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم*، ط3، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

الأزهري، محمد بن أحمد، (1991 م)، *معاني القراءات للأزهري*، ط1، السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود.

الأزهري، محمد بن أحمد، (2001م)، *تهذيب اللغة*، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم، (2008م)، *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*، مصر: دار الحديث- القاهرة.

الألوسي، محمود بن عبد الله، (1415هـ)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسي، سليمان بن نجاح، (2002 م)، *مختصر التبيين لهجاء التنزيل*، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد.

الباقلاني، محمد بن الطيب (2001 م)، *الانتصار للقرآن*، ط1، عَمَّان: دار الفتح، بيروت: دار ابن حزم.

الباقولي، علي بن الحسين، (1420هـ)، *إعراب القرآن المنسوب للزجاج*، ط4، القاهرة: دار الكتاب المصري.

البزار، أبو بكر أحمد، (2009م)، *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الترمذي، محمد بن عيسى، (1998م)، *سنن الترمذي (الجامع الكبير)*، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (2000 م)، *شرح طيبة النشر في القراءات*، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (د. ت)، *النشر في القراءات العشر*، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987م) *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ط4، بيروت: دار العلم للملايين.

الحاكم، محمد بن عبد الله، (1990م)، *المستدرك على الصحيحين*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

حبش، محمد، (1999م)، *القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية*،

ط1، دمشق: دار الفكر.

الحلبي، أحمد بن يوسف، (د. ت)، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، دمشق: دار القلم.

الحنبلي، عمر بن علي، (1998م)، *اللباب في علوم الكتاب*، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية- بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (1420 هـ)، *البحر المحيط في التفسير*، دار الفكر- بيروت.

الداني، عثمان بن سعيد، (1984م) *التيسير في القراءات السبع*، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي.

الداني، عثمان بن سعيد، (د. ت)، *رسم القراءتين في المقنع في رسم مصاحف الأمصار*، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

الدمياطي، أحمد بن محمد، (1427هـ)، *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*، ط3، لبنان: دار الكتب العلمية.

الرازي، محمد بن عمر، (1420هـ)، *مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)*، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الريحانة، فادي محمود، (2017م)، *قضية الموصول لفظا المقطوع معنى عند الفراء (دراسة مقارنة في كتاب معاني القرآن)*، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية.

الزركشي، محمد بن عبد الله، (1957م)، *البرهان في علوم القرآن*، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

الزمخشري، محمود بن عمرو، (1407هـ)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (1982م)، *حجة القراءات*، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السمرقندي، نصر بن محمد، (د. ت)، *بحر العلوم*، بيروت: دار الفكر.

ابن سـيده، علي بن إسماعيل، (2000 م)، *المحكم والمحيط الأعظم*، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1974م)، *الإتقان في علوم القرآن*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشوكاني، محمد بن علي، (1414 هـ)، *فتح القدير*، ط1، دمشق: دار ابن كثير.

الشيباني، أحمد بن محمد، (2001 م)، *مسند أحمد*، ط1، مؤسسة الرسالة.

الطبري، محمد بن جرير، (2000م)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، ط1، مؤسسة الرسالة.

العبدلي، خلود شاكر، (1431 هـ)، *الموصول لفظاً المفصول معنىً في القرآن الكريم من أول سورة يس إلى آخر القرآن الكريم*، ط1، السعودية: مركز تفسير للدراسات الإسلامية.

العسكري، الحسن بن عبد الله، (د. ت)، *الفروق اللغوية*، مصر: دار العلم والثقافة- القاهرة.

العكبري، عبد الله بن الحسـين، (د. ت)، *التبيان في إعراب القرآن*، عيسـى البابي الحلبي وشركاه.

الفارسـي، الحسـن بن أحمد، (1993م)، *الحجة للقراء السـبعة*، ط2، دمشـق: دار المأمون للتراث.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (1979م)، *معجم مقاييس اللغة*، دار الفكر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د. ت)، *كتاب العين*، دار ومكتبة الهلال.

القيسـي القيرواني، مكي بن أبي طالب، (2008 م)، *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه*، ط1، جامعة الشارقة.

القيعي، محمد عبد المنعم، (1996م)، *الأصلان في علوم القرآن*، ط4.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (1400هـ)، *السبعة في القراءات*، ط2، مصر: دار المعارف.

الملاد، أحمد عبد الرحمن، (2019م)، الموصول لفظًا المفصول معنىً في سورة يوسف مواطنه وضـوابطه وأثره، *مجلة الجامعة للدراسـات الإسـلامية*، كلية الشـريعة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الواحدي، علي بن أحمد، (1415 هـ)، *الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، ط1، دمشق: دار القلم، الدار الشامية.

النحاس، أحمد بن محمد، (1421هـ)، *إعراب القرآن*، ط1، منشورات محمد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية.

النشار، عمر بن قاسم، (2001م)، *المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة بالسور*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

النويري، محمد بن محمد، (2003 م)، *شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن، (2004 م)، *الكنز في القراءات العشر*، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

محيسن، محمد محمد محمد سالم، (1984م)، *القراءات وأثرها في علوم العربية*، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

محيسن، محمد محمد محمد سالم، (1997م) *الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، ط1، بيروت: دار الجيل.

مفتاح أسماء، (2015م)، *الموصول لفظًا المقطوع معنى في سورتي المائدة والأنعام، رسالة ماجستير*، جامعة: الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414 هـ)، *لسان العرب*، ط3، بيروت: دار صادر.

References

Ibn Abī Ḥātim, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, (1419 H), *Tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm li-Ibn Abī Ḥātim* (in Arabic), 3rd ed, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah: Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz.

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, (1991), *Maʻānī al-qirā'āt ll'zhry*(in Arabic), 1st ed, al-Saʻūdīyah: Markaz al-Buḥūth fī Kullīyat al'ādāb-Jāmiʻat al-Malik Saʻūd.

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, (2001), *Tahdhīb al-lughah*(in

Arabic), 1st ed, Bayrūt : Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

al-Ushmūnī, Aḥmad ibn 'Abd al-Karīm, (2008), *Manār al-Hudá fī bayān al-Waqf wālābtdā*(in Arabic), Miṣr: Dār alḥdyth-al-Qāhirah.

al-Alūsī, Maḥmūd ibn 'Abd Allāh, (1415h), *Rūḥ al-ma'ānī fī tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm wa-al-Sab' al-mathānī*(in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Andalusī, Sulaymān ibn Najāḥ, (2002), *Mukhtaṣar al-Tabyīn li-hijā' al-tanzīl*(in Arabic), al-Madīnah al-Munawwarah: Majma' al-Malik Fahd.

al-Bāqillānī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib (2001), *al-Intiṣār lil-Qur'ān*(in Arabic), 1st ed, 'ammān: Dār al-Fatḥ, Bayrūt : Dār Ibn Ḥazm.

al-Bāqūlī, 'Alī ibn al-Ḥusayn, (1420h), *I'rāb al-Qur'ān al-mansūb llzjāj*(in Arabic), 4th ed, al-Qāhirah: Dār al-Kitāb al-Miṣrī.

al-Bazzār, Abū Bakr Aḥmad, (2009), *Musnad al-Bazzār al-manshūr Bāsim al-Baḥr al-zakhkhār*(in Arabic), 1st ed, al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam.

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn 'Īsá, (1998), *Sunan al-Tirmidhī (al-Jāmi' al-kabīr)* (in Arabic), Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, (2000), *Sharḥ Ṭaybah al-Nashr fī al-qirā'āt*(in Arabic), 2nd ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, (n. d), *al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr*(in Arabic), al-Maṭba'ah al-Tijārīyah al-Kubrá [taṣwīr Dār al-Kitāb al-'Ilmīyah].

al-Jawharī, Ismā'īl ibn Ḥammād, (1987), Al-*ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah*(in Arabic), 4th ed, Bayrūt : Dār al-'Ilm lil-Malāyīn.

al-Ḥākim, Muḥammad ibn 'Abd Allāh, (1990), *al-Mustadrak 'alá al-ṣaḥīḥayn*(in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

Ḥabash, Muḥammad, (1999), *al-qirā'āt al-mutawātirah wa-atharuhā fī al-Rasm al-Qur'ānī wa-al-aḥkām al-shar'īyah*(in Arabic), 1st ed, Dimashq: Dār al-Fikr.

al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, (n. d), *al-Durr al-maṣūn fī ʻulūm al-Kitāb al-maknūn*(in Arabic), Dimashq: Dār al-Qalam.

al-Ḥanbalī, ʻUmar ibn ʻAlī, (1998), *al-Lubāb fī ʻulūm al-Kitāb*(in Arabic), 1st ed, Lubnān : Dār al-Kutub al'lmyt-Bayrūt.

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, (1420 H), *al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr*(in Arabic), Dār alfkr-Bayrūt.

al-Dānī, ʻUthmān ibn Sa'īd, (1984) *al-Taysīr fī al-qirā'āt al-sab'*(in Arabic), 2nd ed, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī.

al-Dānī, ʻUthmān ibn Sa'īd, (n. d), *rasm alqrā'tyn fī al-Muqni' fī rasm maṣāḥif al-amṣār*(in Arabic), al-Qāhirah: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah.

al-Dimyāṭī, Aḥmad ibn Muḥammad, (1427h), *Itḥāf Fuḍalā' al-bashar fī al-qirā'āt al-arba'ah 'ashar*(in Arabic), 3rd ed, Lubnān: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Rāzī, Muḥammad ibn ʻUmar, (1420h), *Mafātīḥ al-ghayb (al-tafsīr al-kabīr)* (in Arabic), 3rd ed, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.

al-Rayḥānah, Fādī Maḥmūd, (2017), *Qaḍīyat almwṣwl lafẓan al-maqṭū' ma'ná 'inda al-Farrā' (dirāsah muqāranah fī Kitāb ma'ānī al-Qur'ān)* (in Arabic), Jāmi'at Ṭaybah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Sa'ūdīyah.

al-Zarkashī, Muḥammad ibn 'Abd Allāh, (1957), *al-burhān fī ʻulūm al-Qur'ān*(in Arabic), 1st ed, Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah 'Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakā'ih.

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Amr, (1407h), *al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl*(in Arabic), 3rd ed, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī.

Ibn znjlh, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad, (1982), *ḥujjat al-qirā'āt*(in Arabic), 2nd ed, Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah.

al-Samarqandī, Naṣr ibn Muḥammad, (n. d), *Baḥr al-'Ulūm*(in Arabic), Bayrūt: Dār al-Fikr.

Ibn sydh, 'Alī ibn Ismā'īl, (2000), *al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A'ẓam*(in Arabic), Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, (1974), *al-Itqān fī 'ulūm al-Qur'ān*(in Arabic), al-

Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb.

al-Shawkānī, Muḥammad ibn 'Alī, (1414 H), *Fatḥ al-qadīr* (in Arabic), 1st ed, Dimashq: Dār Ibn Kathīr.

al-Shaybānī, Aḥmad ibn Muḥammad, (2001), *Musnad Aḥmad* (in Arabic), 1st ed, Mu'assasat al-Risālah.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, (2000), *Jāmi' al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān* (in Arabic), 1st ed, Mu'assasat al-Risālah.

al-'Abdalī, Khulūd Shākir, (1431H), *almwṣwl lfẓan almfṣwl m'náan fī al-Qur'ān al-Karīm min awwal Sūrat Yāsīn ilá ākhir al-Qur'ān al-Karīm* (in Arabic), 1st ed, al-Sa'ūdīyah: Markaz tafsīr lil-Dirāsāt al-Islāmīyah.

Al-'Askarī, al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh, (n. d), *al-Furūq al-lughawīyah* (in Arabic), Miṣr: Dār al-'Ilm wālthqāft-al-Qāhirah.

Al-'Ukbarī, 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, (n. d), *al-Tibyān fī i'rāb al-Qur'ān* (in Arabic), 'Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.

Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad, (1993), *al-Ḥujjah lil-qurrā' al-sab'ah* (in Arabic), 2nd ed, Dimashq: Dār al-Ma'mūn lil-Turāth.

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā, (1979), *Mu'jam Maqāyīs al-lughah* (in Arabic), Dār al-Fikr.

Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad, (n. d), *Kitāb al-'Ayn* (in Arabic), Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Al-Qaysī al-Qayrawānī, Makkī ibn Abī Ṭālib, (2008), *al-Hidāyah ilá Bulūgh al-nihāyah fī 'ilm ma'ānī al-Qur'ān wa-tafsīruh, wa-aḥkāmuhu, wa-jumal min Funūn 'ulūmuhu* (in Arabic), 1st ed, Jāmi'at al-Shāriqah.

Al-Qī'ī, Muḥammad 'Abd al-Mun'im, (1996), *al'ṣlān fī 'ulūm al-Qur'ān* (in Arabic), 4th ed.

Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá, (1400h), *al-sab'ah fī al-qirā'āt* (in Arabic), 2nd ed, Miṣr: Dār al-Ma'ārif.

Almlād, Aḥmad 'Abd al-Raḥmān, (2019), almwṣwl lfẓan almfṣwl m'náan fī Sūrat Yūsuf mwāṭnh wa-ḍawābiṭuhu wa-atharuhu, *Majallat al-Jāmi'ah lil-Dirāsāt al-Islāmīyah* (in Arabic), Kullīyat al-sharī'ah, al-Jāmi'ah al-Urdunīyah, al-Urdun.

Al-Wāḥidī, ʻAlī ibn Aḥmad, (1415 H), *al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz* (in Arabic), 1st ed, Dimashq: Dār al-Qalam, al-Dār al-Shāmīyah.

Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad, (1421h), *iʻrāb al-Qurʼān* (in Arabic), 1st ed, Manshūrāt Muḥammad ʻAlī Bayḍūn, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Al-Nashshār, ʻUmar ibn Qāsim, (2001), *al-Mukarrar fī mā tawātara min al-qirāʼāt al-sabʻ wa-taḥarrur Wa-yalīhi / Mūjaz fī yāʼāt al-iḍāfah bi-al-suwar* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Al-Nuwayrī, Muḥammad ibn Muḥammad, (2003), *sharḥ Ṭaybah al-Nashr fī al-qirāʼāt al-ʻashr* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Al-Wāsiṭī, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Muʼmin, (2004), *al-Kanz fī al-qirāʼāt al-ʻashr* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah.

Muḥaysin, Muḥammad Muḥammad Muḥammad Sālim, (1984), *al-qirāʼāt wa-atharuhā fī ʻulūm al-ʻArabīyah* (in Arabic), 1st ed, al-Qāhirah: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah.

Muḥaysin, Muḥammad Muḥammad Muḥammad Sālim, (1997) *al-Hādī sharḥ Ṭaybah al-Nashr fī al-qirāʼāt al-ʻashr* (in Arabic), 1st ed, Bayrūt: Dār al-Jīl.

Miftāḥ Asmāʼ, (2015), *almwṣwl lfẓan al-maqṭūʻ maʻná fī sūratay al-māʼidah wāl'nʻām, Risālat mājistīr* (in Arabic), Jāmiʻat: al-Shahīd Ḥamah Lakhḍar, al-Wādī, al-Jazāʼir.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, (1414 H), *Lisān al-ʻArab* (in Arabic), 3rd ed, Bayrūt: Dār Ṣādir.